اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	٥٠٠	تفاح مستورد (أحمر)	١٧٥٠
بطاطا	٦٠٠	تفاح مستورد (أصفر)	١٥٠٠
باذنجان	٦٠٠	برتقال مستورد	١٢٥٠
بصل	٥٠٠	مشمش	١٥٠٠
خيار ماء	٧٥٠	تفاح محلي	٧٥٠
بامية	٢٥٠٠	بطيخ	٦٠٠
فاصوليا خضراء	١٠٠٠	رقي	٣٥٠

واقع البطاقة التموينية وقراءة المستقبل

بغداد / نضال ناجي

يعد نظام المساعدات الغذائية الذي افرزه الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي اثر غزو الكويت في عام ١٩٩٠ وسيلة من وسائل دعم الحياة المعيشية للمواطن بشكل عام والاسر الفقيرة بشكل خاص.
فالدولة تقع على عاتقها مسؤولية توفير متطلبات الحد الادنى لمعيشة مواطنيها إلى جانب توفير الخدمات الاساسية الاخرى.
فنظام التقنين الغذائي عمل فيه ابان الحرب العالمية الثانية في العراق جراء الارتفاع الشديد للاسعار الذي نجم وقت ذلك عن صعوبات النقل البحري لشحنات المواد الغذائية، اذ تعرضت السفن التجارية لنيران اساطيل الدولة المتحاربة.
ورافق تطبيق نظام التقنين الغذائي بروز ظاهرة السوق السوداء واستفحلت تلك الظاهرة بعد حرب عام ٢٠٠٣ جراء الاهتزاز الكبير الذي طرأ على تسلم المواطنين حصصهم من مفردات البطاقة اذ تلاشت المفردات بشكل متصاعد جراء صعوبات النقل وتباطؤ عمليات ابرام العقود التي غالباً ما تبرم مع جهات تورد نوعيات غذائية رديئة يلعب الفساد المالي والاداري دوراً كبيراً في ابرام تلك العقود التي لم تتأثر نهائياً بالكم الكبير من الوعود التي اطلقها مسؤولو وزارة التجارة وعلى رأسهم الوزير عبر الاعوام الثلاثة بتحسين نوعيات مفردات البطاقة التموينية واضافة فقرات اخرى لها. مما نجمت عنه ظاهرة السوق السوداء المستفحلة إذ لا تلبث مفردات البطاقة التموينية من الوصول إلى مخازن وزارة التجارة لتختفي وتظهر لدى التجار لتباع باسعار مضاعفة عن اسعارها المحددة من قبل وزارة التجارة ضمن قائمة مفردات البطاقة التموينية، وهذا الحال يعكس كما كبيراً من الفساد المالي والاداري الذي يعم مؤسسات واجهزة وزارة التجارة بما يشكل انعكاسات سلبية تدفع بظاهرة السوق السوداء إلى الرسوخ واستنزاف اموال المواطنين وخصوصاً الفقراء منهم، الذين يلجأون مضطرين إلى سد النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية بشرائها من السوق السوداء في عملية تعد ابتزازاً واضحاً وسلباً لاموالهم.
فهؤلاء المواطنون يعانون من كم كبير من المتاعب تتمثل بضآلة مدخولاتهم أو انعدامها بشكل كلي جراء البطالة المستشرية بين صفوفهم.
فاسعار مفردات البطاقة التموينية يطرأ عليها ارتفاع بشكل دوري جراء انعدامها او قلة توزيعها ضمن قائمة مفردات البطاقة التموينية.
اذ تباع في السوق السوداء باسعار عالية ترهق كواهل مقتنيها فالسكر وصل سعر الكيلو غرام منه إلى ١١٠٠ دينار وكذلك الرز الذي اقترب سعره من ١٠٠٠ دينار للكيلو غرام وزيت الطعام (دهن صلب) هو الآخر يباع بمبلغ ٨٠٠ دينار للكيلو غرام.
وهذا الحال ينسحب على مساحيق التنظيف التي وصل سعر الكيلو غرام ١٥٠٠ دينار وكذلك الحليب الذي يباع بنحو ٣٥٠٠ دينار للكيلو غرام الواحد اما حليب الاطفال الذي اختفى من قائمة مفردات البطاقة التموينية فقد وصل سعر العلبة الواحدة إلى نحو (١٠٠٠٠) آلاف دينار حالياً.
في حين ان الاسعار كانت في العام المنصرم اقل ارتفاعاً من الوقت الراهن وعلى سبيل المثال كان يباع الرز بمبلغ ٢٥٠ ديناراً وقت ذاك وزيت الطعام كان يباع بمبلغ ٤٠٠ دينار للكيلو غرام والسكر كان يباع بمبلغ يتراوح ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ دينار للكيلو غرام اما الحليب فيباع بمبلغ ٦٠٠ دينار للكيلو غرام وقت ذاك، وهكذا بمقارنة اسعار مفردات البطاقة التموينية السائدة الآن في السوق السوداء مع اسعارها في العام المنصرم نلاحظ استفحال ظاهرة السوق السوداء بشكل متصاعد من دون وضع متطلبات الحد الادنى لمعالجة تلك الظاهرة الخطرة التي تترك بصماتها على الاسر الفقيرة بشكل فقر مضاف فإذا كانت الجهات المسؤولة تتذرع بصعوبات نقل مفردات البطاقة التموينية فبالامكان وضع حلول مناسبة تتمثل بتعاون عدد من الجهات الحكومية والاهلية للوصول إلى الايفاء بمتطلبات الحد الادنى من مفردات البطاقة التموينية التي تعد بمثابة ركيزة اساسية لمعيشة الاسر الفقيرة في المجتمع التي تشكل الاغلبية.
اما اذا كان المقصود الغاء نظام التقنين الغذائي المعمول به حالياً في المدى المنظور عبر اساليب المناورات والوعود الكاذبة واللف والدوران فسينطوي ذلك على مخاطر جسيمة قد تؤدي إلى الامعان في الاضرار التي تلحق شريحة الفقراء مما تنجم عنه اضرار مضافة تطال النسيج الاجتماعي الذي يعاني من كم كبير من المتاعب ومن غير المستبعد ان تنفجر ثورة عارمة تحرق الاخضر واليابس جراء مثل تلك التصرفات وما اكثر ثورات الجياع عبر الزمن.
فالمجتمع العراقي بشكل عام والفقراء على وجه الخصوص لحقهم ظلم فادح جراء الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض عليهم عبر ٢٣ عاماً خلت ولا تزال اثارها تؤذي الاسر الفقيرة.
فلا بد من اعادة النظر بطريقة توزيع مفردات البطاقة التموينية عبر حصرها بالمحتاجين لها (الفقراء) واستبعاد غير المحتاجين لها اذ صدرت احصائية عن وزارة التخطيط في العام الماضي تفيد بامكانية استغناء ٣٠٪ من المواطنين عن مفردات البطاقة التموينية واذا ما تم العمل بهذه الصيغة فمن المؤكد ستكون النتائج لصالح الاسر الفقيرة عبر زيادة كمية المفردات واضافة فقرات اخرى لها.
فمن غير الممكن ان يتساوى الفقراء والاثرياء في تسلم حصص غذائية متماثلة عبر نظام التقنين الغذائي الذي وجد اصلاً لمساعدة الاسر الفقيرة وبذلك نكون قد ساعدنا على تحقيق الاهداف المنشودة من تطبيق نظام المساعدات

وكيل مواد غذائية يوزع الحصة التموينية في احد احياء بغداد..امس /تصوير نهاد العزاوي

في الهم الاقتصادي

الحصة التموينية والبدائل المعقولة!

(٣-١)

حسام الساموك

في خضم تأزم الحالة الاقتصادية في العراق، كانت تداولات البطاقة التموينية واحدة من ابرز المظاهر السلبية لذلك التأزم حين دخلت آليات الفساد في كل مراحل ادائها بدءاً من برامج استيرادها وما تردد عن عمولات جهات شتى لقاء ابرام الصفقات على مواد تفتقر إلى الجودة - ان لم تكن غير صالحة للاستهلاك البشري اصلاً كما هو حال مادتي الشاي والطحين - مروراً بمختلف سلبيات النقل والتجهيز وصولاً إلى الوسائل الملتوية لعمليات توزيع الحصة على المواطنين من قبل بعض الوكلاء.
امام هذا الكم الهائل من الاشكالات، يبدو لأي مسؤول يقوم على ادارة هذا المشروع المبرر المنطقي لايجاد بديل يخلصه من أي احراج يتعرض له نتيجة تراكم الاشكالات الناتجة عن تداولاته، لذلك كانت عودة نبرة اعطاء البديل النقدي للعوائل بدلاً من انشغال وزارة التجارة بكل موظفيها ومؤسساتها ووكلائها عبر اكثر من خمسة عشر عاماً، فضلاً عن دور هذا المشروع في انزلاق عدد لا يستهان به من موظفي الوزارة او المتعاقدين معها في التعاطي مع الفساد.
إذن فحين يكون من ينهض بالدعوة لالغاء الحصة واعطاء بديل نقدي عنها مخلصاً في مجابهة حالات الفساد، والسعي لتجنب أي مبرر لكم المشكلات المترتبة على اداء الحصة.
لكننا قبل كل هذا ينبغي ان نتساءل: اليس من بديل لمشكلة الحصة التموينية غير صرف البدل النقدي الذي سيخلق بدل المشكلة، مشكلات لها اول وليس لها آخر؟
هل فكر الداعون لصرف البدل النقدي ما يمكن ان تختلق آليات فساد جديدة، خاصة ان الظروف التي عشناها تسببت في تفريخ انماط من المتصيدين الذين امتهنوا مهارات متقدمة في الغش والتزييف والابتزاز؟ واذا حاولنا استسهال وسائل مجابهة هذه الوسائل، اليس من واجب القائم على هذا المشروع ان يفكر بنسب التضخم التي ستفرض نفسها على حركة السوق والحالة الاقتصادية عموماً نتيجة توقف تدفق سلة الغذاء المدعومة اولاً، والمحسوبة على اسعار المنشأ ثانياً والمتجاوزة كل سياقات الوسطاء التجاريين وما يترتب على تكاليف النقل والتجزئة والتعبئة ثالثاً؟
نقول ان مثل هذا التوجه لابد ان يحسب له الف حساب قبل التفكير بمجرد عده بديلاً وليس العزم على اعتماد.

صدر حديثاً

الكتاب السنوي للهيئة العامة للضرائب

بغداد / المدى

لأهمية السياسات الضريبية في تعزيز اداء الفعاليات الاقتصادية بشتى توجهاتها، كانت جملة من الندوات والمناظرات تسعى لارساء موازنة ايجابية بين فهم المؤسسة الضريبية لاولويات الدعم الذي ينبغي ان توفره للمشروع الاقتصادي من حيث الاعفاءات او التسهيلات الكفيلة بجعله قادراً على ان يخطو بثبات، وبين ادراك اصحاب تلك المشروعات في التعاطي مع متطلبات الافصاح للاجهزة الضريبية.
وفق هذا المنطلق اتجهت الهيئة العامة للضرائب لتوثيق اجراءاتها في العمل الضريبي، بما في ذلك ادراج كل ما صدر عن الهيئات القضائية لتصحيح اجراءات تبنتها المؤسسة الضريبية، لكنها لجأت إلى التراجع عنها نتيجة نقض القضاء لها.
تلك النصوص وبمختلف مضامينها التي تعرضت لها، اصدرتها الهيئة العامة للضرائب مؤخرا في كتابين تحت عنوان (الكتاب السنوي للسنوات (١٩٩٨ - ٢٠٠٤) تضمن الجزء الاول (مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات والاعمامات واراء اللجنة الفنية الصادرة خلال هذه السنوات) فيما ضم الجزء الثاني (المبادئ القانونية في احكام قرارات الهيئة التمييزية واللجان الاستثنائية وديوان ضريبة العقار).
ولا شك ان اصدار هذين الكتابين يعبر عن حرص المؤسسة الضريبية على تثبيت مرجعية قانونية موثقة تشكل دليلاً للعاملين فيها وللافراد والجهات المشمولة بالمحاسبة الضريبية فضلاً عن المعنيين بالبحوث والدراسات.

الخطوط اللبنانية تبدأ تسيير رحلات بين القاهرة ودمشق

بيروت / الوكالات

بدأت شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية أمس تسيير رحلات جوية بين القاهرة ودمشق لخدمة ركاب رحلات بيروت التي توقفت منذ أكثر من أسبوعين بعد العدوان الإسرائيلي الذي طال مطار بيروت الدولي.
وقال مدير محطة الشركة اللبنانية بمطار القاهرة علاء السعيد إن قرار التشغيل من القاهرة جاء للاستفادة من الإمكانات المتاحة للشركة بها وزيادة الحركة بين القاهرة ودمشق.
وأضاف أن العمل على الخط الجديد سيبدأ بشكل غير منتظم ووفقا للطلبات التي تتلقاها الشركة من الركاب.
وأشار إلى أن رحلات الشركة بين القاهرة ودمشق ستحمل نفس أرقام رحلاتها بين القاهرة وبيروت وهي ٣٠٤ للوصول إلى القاهرة و ٣٠٥ للسفر إلى دمشق.

الطريق الى مطار بيروت الدولي

مائة دولار لبرميل النفط يؤلم الأميركيين ويبطئ النمو

واشنطن / اف ب

توقعت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية الخميس أن يؤدي بلوغ سعر برميل النفط ١٠٠ دولار إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بدرجة أكبر، وشعور المستهلكين بوطأة ذلك الأمر.
لكن المؤسسة استبعدت أن ينزلق الاقتصاد الأميركي إلى الكساد. وقالت المؤسسة إنه إذا هب في هذه الحالة إعصار قوي أو وقع هجوم على منشأة إنتاجية أو مرفأ تصدير أو أعمال عسكرية تدفع منتجا رئيسيا مثل إيران إلى وقف الإنتاج فإن الأسعار سترتفع.
وشدد المحللون بالمؤسسة على أنهم لا يتنبؤون بأن يصل النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل، لكن الارتفاع المطرد في أسعار النفط الخام خلال السنوات الثلاث الأخيرة والخوف من تعطل الإمدادات خلقا الوضع الذي أصبح فيه من الممكن تصور حدوث ذلك.
وتوقع المحللون انخفاض النمو الاقتصادي الأميركي إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧ من ٣,٥٪ في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ .

الصراف الآلي

واشنطن ترحب برفع طوكيو الحظر عن اللحوم الأميركية

واشنطن / اف ب

عبّرت الإدارة الأميركية عن ترحيبها باستئناف طوكيو استيراد لحوم الأبقار الأميركية بعد حظر استمر ستة أشهر من جميع الشركات الأميركية المصرح لها بالتصدير إلى اليابان وعددها ٣٥ شركة، مع استثناء شركة واحدة.
وقال وزير الزراعة الأميركي مايك جوهانس إنه سعيد باستئناف اليابان واردات لحوم الأبقار من القطعان بعمر لا يزيد عن ٢٠ شهرا. وأضاف أن هذا الاستئناف جاء بعد تأكيدات بأن الأنظمة الأميركية تطابق متطلبات الواردات اليابانية وتزود طوكيو ببيانات واضحة وعلمية تؤكد سلامة هذه اللحوم.
وأفاد رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي بأن القرار تم بعد فحص الشركات الأميركية بعناية "استجابة لآراء شعب اليابان وضمانا لسلامته".

اللحوم الامريكية جاهزة للتصدير

الأسهم المصرية ترتفع وسط إقبال بعد عرض خليجي

القاهرة / الوكالات

ارتفعت الأسهم المصرية خلال تعاملات الثلاثاء وسط استمرار إقبال المستثمرين على الشراء لموجة صعود حركها في اليوم السابق عرض خليجي لشراء حصة في بنك الاستثمار للمجموعة المالية هيرميس القابضة، حسب ما أفاد متعاملون في السوق.
وقال المتعاملون إن السوق استوعبت بالفعل استمرار الهجمات الإسرائيلية على لبنان.
ورغم ارتفاع مؤشرات الأسهم فقد أبدى متعاملون قلقهم بشأن استمرار هيمنة عدد من الأسهم الرائجة بين المستثمرين الأفراد مثلت ثلاثة منها هيرميس والعربية لحلج الأقطان والعز لصناعة حديد التسليح ٨٠٪ من حركة التداول الثلاثاء.
وصعدت أسهم هيرميس بنسبة ٢,٤٪ إلى ٣٤,٢٠ جنيه (ستة دولارات) بعدما ذكرت الشركة أن أبراج كابيتال ومقرها الإمارات العربية المتحدة عرضت شراء ٢٥٪ في هيرميس من خلال زيادة رأس المال.

انخفاض كبير بصادرات الأرز المصري إلى إسرائيل

القاهرة / الوكالات

انخفضت صادرات الأرز المصري إلى إسرائيل خلال الموسم المنصرم بنسبة ٤٠٪ بسبب الإجراءات التعسفية الإسرائيلية على المعابر إضافة إلى الوضع الأمني المتدهور.
وذكرت هيئة الرقابة على الصادرات والواردات المصرية أن الصادرات خلال الموسم الحالي الذي انتهى منذ أيام بلغت حوالي ٥٦٢٥ طنا مقارنة مع حوالي ٩٥٠٠ طن في الموسم الماضي.
وأوضح مصدرون للأرز المصري إن هذا الانخفاض يرجع في جزء منه إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تجبر أصحاب الشحنات كي تسمح بدخولها للأراضي الفلسطينية أو إسرائيل على استخدام شاحنات إسرائيلية وهو ما يتسبب في خسائر إضافة إلى إغلاق منفذ رفح لفترات طويلة هذا الموسم.